فوقه فتقول كل عالم
ثم رجل ثم عالم فكل واحد من هذه اعم مما تحته واخص مما فوقه قوله ومعرفة اذ هم كلامه
رجل ولا عكس وهكذا كل رجل انسان الى اخره ولا يصح الاعتراض
انه لا واسطة بين النكرة والمعرفة وهو مذهب الجمهور عند من جعلهما
بوجود واسطة بينهما وهو من وما في الشرط والاستفهام فالحصر غير صحيح
نكرتين فانهما لا يقبلان ال ولا يقعان موقع ما يقبلها ولا يشترط ان يكون
وجوابه بصحة الحصر لانهما واقعان موقع ما يقبل ال ولا يشترط ان يكون
مساويا لها في تضمن معنى الشرط والاستفهام لان من وما لم يوضعا في
الاصل لذلك وتضمن معنى الشرط والاستفهام طارئ عليهما خليتا مل
ذلك وذهب ابن كيسان الى ان من وما الاستفهامية معرفتان من المعارف
واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد وما دعاك الي كذا
فيقال لقاؤك والجواب يطابق السوال والجمهور على انهما نكرتان لان الاصل
التنكير ما لم تقم حجة واضحة ولانهما قائمتان مقام اي انسان واي شيء وهما
نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما وما قيل من تعريف الجواب غير لازم
يصح ان يقال في الاول رجل من بني فلان وفي الثاني امر مهم وقد عرف
الحاجب المعرفة بقوله المعرفة ما وضع لشيء بعينه اي اسم وضع لشيء
الاشارة الى التعيين والتعريف ماخوذة في معناه بحسب الوضع فان الر
معناه بحسب الوضع الشخص او الجنس المعين المعلوم عند السامع
عليه جميع المعارف هذا هو التحقيق فاحفظه والوضع له على نوعين
احدهما ان يلاحظ الموضوع له بعينه وبذاته او بوصف مختص به
اللفظ له ويسمى وضعا جزئيا والثاني ان يلاحظ مفهوم ما عام
شامل لامور متعددة ثم يوضع اللفظ لكل واحد واحد مما يصدق عليه
المفهوم بوضع واحد ويسمى وضعا كليا ومن هذا القبيل وضع المضمرات
عند المحققين وسيد هم فالواضع تصور مفهوم متكلم ثم وضع انا
واحد واحد ممن يصدق عليه هذا المفهوم مرة واحدة وقس عليه
قال الرضي قوله بعينه احترازا عن النكرات ولا يريد به ان الواضع

قد

قد قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا
الاعلام اذ الضماير والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل
معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان
ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع
لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح هذا نصه يعني ان المعتبر في المعرفة هو
هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها
من المضمرات والمبهمات وساير المعارف فان لفظة انا مثلا لا تستعمل الا
في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست
موضوعة لواحد منها والا كانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا كانت
مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان تكون موضوعة
لمفهوم كلي شامل لكل الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في افراده
المعينة دونه وقد اولع كثير من الفضلاء بهذا البحث والظاهر ما افاده
بعض الحذاق من انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم
كونها مجازا في شيء منها ولا الاشتراك ولا تعدد الاوضاع ولو صح ما ذكره
لكان انا وانت وهذا مجازات لا حقايق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي
له من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد
جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف ايمة اللغة في عدم استلزام
المجاز الحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الا التمسك في ذلك بامثلة
نادرة فتنبه وقال الرضي ايضا ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب
سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضعا لشيء معين ويدخل المضمر في ربه
رجلا ونعم رجلا وبيس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد
بالضمير الراجع الى نكرة مخصصة قبل بحكم من الاحكام نحو جاءني رجل
فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره ثم قال والاصر
في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية
فيدخل فيه جميع الضماير وان عادت الى النكرات والمعرف باللام

Copyright © King Saud University